Tikrit University Journal For Rights Year (6) Vol (6) NO (2) Part (1) (2021) 566-588

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

Develop the conceptual framework of administrative decentralization

Assist. Lect. Abbas Latif Karim
College of Law and Political Science, Aliraqia University, Baghdad, Iraq
Abbas_20082@yahoo.com

Article info.

Article history:
- Received 14 July 2021
- Accepted 11 Aug 2021
- Available online 1 Dec 2021

Keywords:
- Federalism.
- Administrative Decentralization.
- Regions.
- Local Administration.

Abstract : The shift to the concept of decentralization has become a necessity imposed by the modern and contemporary changes taking place in the world, where this shift was reflected in the reconsideration of the role of the state so that this role has expanded to include a number of axes within the state in the process of governance and management, so decentralization is considered an entry point and strategy for achieving local development as it reflects deeply and realistically the problems of underdevelopment and the aspirations and priorities of each region and community and contributes to the process of activating local possibilities.

Decentralization in the contemporary context means the spread of power between the various institutions of government, civil society institutions and the private sector, the sharing of power within society and the determination of the role and function of each level within the framework of the organization of the state's governing and management bodies, and therefore the reliance on expanding the participation of citizens in the process of managing their affairs, reducing the role of the state in production and direct management of its institutions for the benefit of decentralized institutions, giving the private sector and civil society institutions a major role in the process of local development and strengthening accountability Transparency to strengthen the local administrative system and shift towards political decentralization.

© 2021 TUJR, College of Right, Tikrit University

تطور الاطار المفاهيمي للامركزية الإدارية

م.م. عباس لطيف كريم
كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، العراق
Abbas_20082@yahoo.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٤ / تموز / ٢٠٢١
- القبول : ١١ / آب / ٢٠٢١
- النشر المباشر : ١/ كانون الاول /٢٠٢١

الكلمات المفتاحية :
- الفدرالية.
- اللامركزية الإدارية.
- الأقاليم.
- الإدارة المحلية .

الخلاصة: اصبح التحول الى مفهوم اللامركزية ضرورة تفرضها المتغيرات الحديثة والمعاصرة التي يشهدها العالم ،حيث انعكس هذا التحول في إعادة النظر في دور الدولة بحيث اتسع هذا الدور ليشمل عدداً من الفواعل داخل الدولة في عملية الحكم والإدارة لذلك تعتبر اللامركزية مدخلاً وستراتيجية لتحقيق التنمية المحلية كونها تعكس بعمق وواقعية مشكلات التخلف وطموحات واولويات كل إقليم ومجتمع محلي وتساهم في عملية تفعيل إلامكانيات المحلية .

ان اللامركزية في السياق المعاصر تعني انتشار القوة بين المؤسسات المختلفة للحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتقاسم القوة داخل المجتمع وتحديد دور ووظيفة كل مستوى في اطار تنظيم أجهزة الحكم والإدارة في الدولة ، ومن اجل ذلك يتوجب الاعتماد على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية إدارة شؤونهم وتقليص دور الدولة في الإنتاج والإدارة المباشرة لمؤسساته لصالح المؤسسات اللامركزية ، ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دور كبير في عملية التنمية المحلية وتعزيز المساءلة والشفافية لتقوية نظام الإدارية المحلية والتحول نحو اللامركزية السياسية .

© ٢٠٢١، كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

لقد شهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات متسارعة سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية أو الإدارية وحتى على مستوى المفاهيم، غير أن الشيء البارز هو التحول نحو احترام خصوصيات المجتمعات، وذلك نتيجة ما عرفته هذه المرحلة من إفرازات ظاهرة العولمة وظهور قضايا جديدة لا سيما في بلدان العالم الثالث مستعصية الحل على المستوى الوطني كالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والفقر والتي تحتاج إلى حل أعمق من تلك التي تتم على مستوى الحكومة المركزية.

وإذا كان جوهر التنمية المحلية الذي كان يعتمد على مختلف الوحدات الإدارية في إطار التنمية الوطنية قد تحول ليأخذ أكثر طابعا محليا، فإن ما ساعده في ذلك هو التحول في المفاهيم، حيث أصبح بعض الباحثين اليوم يعتقد أن مفهوم التنمية المحلية قد تجاوز اعتماده على النظام المركزي الإداري الذي

كانت الدول تطبقه في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ولم يعد بإمكانه الاستمرار في تطبيقه بصورة مطلقة، بعدما فشلت الكثير من الخطط والبرامج الوطنية التي اعتمدت هذا المنهج، رغم أنه ما زال هناك من يعتقد بأن التنمية المحلية لا يمكن أن تحدث بمعزل عن إسهامات النظام المركزي في تحقيقها. يرى دعاة اللامركزية رغم اختلاف اتجاهاتهم أن هناك إمكانية لتحقيق التنمية المحلية من خلال التقارب والتكامل بين النظام المركزي والنظام اللامركزي، لكن شريطة إحداث تغييرات جوهرية على مستويات اقتصادية، سياسية واجتماعية وحتى الثقافية في الدول بكيفية تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي للشعوب في مختلف أقاليم هذه الدول.

ومن أجل ذلك يتوجب الاعتماد على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية إدارة شؤونهم وتقليص دور الدولة في الإنتاج والإدارة المباشرة لمؤسساته لصالح المؤسسات اللامركزية ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية، وتعزيز المساءلة والشفافية لتقوية نظام الإدارة المحلية، والاعتماد على الجماعات المحلية التي تمكن من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ونتيجة لهذا التحول إلى اللامركزية التي أصبحت واسعة النطاق في رسم العلاقة بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية، فقد انعكست في استراتيجيات لنظم إدارية محلية والمتمثلة في سعي أغلب الدول التدخل لتنظيم العلاقة بين نظمها المركزية واللامركزية في شكل إصلاحات إدارية في ظل إفرازات العولمة.

وكما أنه من الناحية النظرية، فإن اللامركزية يراها الاقتصاديون الذين تأثروا بالأفكار اللبرالية الحديثة وسيلة لنقل السلطة من الدول المركزية، كما ينظر إليها المدافعون عن التعددية السياسية على أنها وسيلة لإعطاء جماعات المصالح مساحة من الحرية والقدرة على التنظيم والمنافسة، ويراها قادة بعض النظم الدكتاتورية بديلا عن الديمقراطية على المستوى القومي ووسيلة آمنة لاكتساب الشرعية المطلوبة والدعم من الوحدات في المستويات الأدنى، في حين رآها السياسيون الديمقراطيون في الدول النامية وسيلة لجعل الحكومة أكثر استجابة للاحتياجات والأولوية المحلية .إن اسقاط هذه المعطيات على تجارب الدول وخاصة دول العالم الثالث يلاحظ أن اللامركزية الادارية منذ الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي سعت السلطات آنذاك إعطاء لها اهتمام من خلال التشريعات والقوانين ، لكن في نفس الوقت ظلت الادارة في هذه الدول محافظة لعقود من الزمن على نظام لامركزية شكلي ، أمام تحديات المساس بالوحدة الادارية والسياسية للدولة ، ولهذا نجد هذه الدول تتبع نظام مركزي حرصا منها على مركزية السلطة اولاً وتخصيص مواردها المحدودة وتوزيعها بصورة عادلة ومحاولة تحقيق تنمية اقتصادية سريعة لتقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول الصناعية ثانياً.

إن الوضع اختلف منذ العقدين الماضيين ، حيث واجهت هيمنة الدولة على الحكم في دول العالم الثالث تحديات كبيرة بسبب تغيرات سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية وتكنولوجية والتي كانت نتيجة العولمة، مما دفع بها إلى ابداء اهتمام متزايد و متسارع في تبني اللامركزية الإدارية مستهدفة من خلالها تقوية قدرات نظم إدارتها المحلية ودعمها بفكرة المساءلة والشفافية والمشاركة الشعبية ، انطلاقا من نظرتها للدولة الحديثة التي تسعى إلى تطوير أساليب إدارية باستمرار من أجل ترقية الإنسان ورفاهيته.

اهمية البحث:

١- بالنظر إلى الاهتمام العالمي المتزايد باللامركزية الإدارية وإعطاء كذلك أهمية للمشاركة والديمقراطية، فإن هذه الدراسة ستحاول أن تبادر التركيز على نقاط التوافق والاختلاف في نظم الإدارة اللامركزية الادارية وباقي المفاهيم المقاربة اليها وصور اللامركزية الادارية وابعادها واشكالها وتطور مفهوم اللامركزية الإدارية نحو اللامركزية السياسية.

٢- من ناحية أخرى، تتجلى أهمية الدراسة من تزايد اهتمام الباحثين وصانعي القرار باللامركزية الإدارية في ظل ظاهرة العولمة واتجاه الدول نحو تبني مفاهيم عالمية، لا سيما اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية (النظام الاتحادي الفدرالي)

٣- امكانية أخذ دروس من نتائج هذه الدراسة وتطبيقها في العراق.

هدف لبحث:

محاولة الوصول إلى تعريف واضح لكل من اللامركزية الإدارية وباقي المفاهيم والمصطلحات المقاربة لها ومعرفة الية توزيع الصلاحيات بين المركز والمحافظة او الاقليم، بالإضافة أهمية موضوع اللامركزية الإدارية والسياسية في تحقيق التنمية المحلية في الدراسات السياسية والإدارية نظرا لما للجهاز المحلي من فائدة في تقديم الخدمة للمجتمع المحلي.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية الموضوع في محاولة الكشف عن المعالم والتصورات والمحاور التي لابد من تبنيها والاعتماد عليها لتفعيل دور اللامركزية لاعادة بعث التنمية المحلية ، واليات تفعيل دور الجماعات المحلية لتحقيق المصلحة المحلية بما يتناسب وهذا التوجيهات في ظل فشل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية داخل مدنها رغم الصلاحيات الممنوحة لها ضمن الاطار القانوني اخذين بنظر الاعتبار طرح ستراتيجيات جديدة تعمل على تفعيل دور هذه الجماعات المحلية وتجعلها قادرة على قيادة مجتمعاتها .

منهجية البحث:

اعتمدنا على المنهجين المقارن والتحليلي لانهما منهجان يكشفان على أوجه التشابه والاتفاق، والاختلاف التباين بين الظواهر بالاعتماد على مؤشرات دقيقة ومن هنا فالمقارنة تعد مطلبا رئيسياً في التحليل العلمي لأي ظاهرة سياسية بل ولمختلف الظواهر الاجتماعية.

خطة البحث:

وبناءاً على ما قد سبق فقد اعتمدنا على خطة مكونة من مقدمة ومبحثين وخاتمة اذا خصص المبحث الأول حول ماهية اللامركزية الإدارية والمفاهيم المترابطة بها وخصص المبحث الثاني لتوضيح صور اللامركزية الادارية وما يشابهها من مفاهيم محاولين الربط بين المفاهيم المتعددة وصورها ودور اللامركزية السياسية في تفعيل دور الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلة داخل مجتمعاتها

المبحث الأول

ماهية اللامركزية الادارية:

تعد اللامركزية الإدارية (Decentralization Administrative) أسلوبا للتنظيم الإداري وترقية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة، وبين هذه الأخيرة والمجتمع المحلي من جهة أخرى، كما يعتبر أداة الديمقراطية في المؤسسات وتهدف الى محاربة اختلال التوازن بين المحافظات او الأقاليم والجهات داخل الوطن، وهي أسلوب لتقريب الإدارة من المواطن وبالتالي فاللامركزية الإدارية تمكن من الجمع بين فعالية الإدارة والعدالة الاجتماعية.

وقبل توضيح مفهوم اللامركزية الإدارية ينبغي التفرقة بين العديد من المصطلحات المشابهة لها والتعرف على صورها وأنماطها.

المطلب الأول : المفاهيم المترابطة باللامركزية:

يعتبر مصطلح اللامركزية من المفاهيم المتشابكة والمترابطة مع العديد من المصطلحات من بينها الإدارة المحلية، الحكم المحلي ،لذلك سوف نحاول شرح كل مفهوم قصد توضيح هذا الترابط.

الفرع الأول- الإدارة المحلية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك تبعا لتوجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ولعل السبب في ذلك هو أن كل مفكر ينظر للإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية

السياسية أو القانونية للدولة التي ينتمي إليها كل مفكر وعلى قناعته وهذا ما يدفعنا للتعرض لعدد من التعريفات قصد الإلمام بكل الجوانب التي تم التطرق إليها.

عرفها الكاتب البريطاني كرام **مودي(Modie grame) "أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة.**[١] **وأهم ما يميز هذا التعريف أنه تم التركيز على الجانب الانتخابي وتعد هيئات أو مجالس محلية منتخبة وتخضع لرقابة وإشراف الرقابة المركزية.**

وعرفها عبد الرزاق الشيخلي بأنها: " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية في تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروع[٢].

هذا التعريف يوضح لنا أهمية الإدارة المحلية التي تقوم بتسيير المرافق العامة المحلية وباعتبارها أقرب للمواطن وتسعى لتلبية احتياجاتها.

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها :هي جزء من التنظيم الإداري للدولة، منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية بهدف فتح أبواب الإدارة أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة، تتكون من هيئة منتخبة محليا تعمل تحت إشراف السلطة المركزية.

<u>الفرع الثاني- الحكم المحلي:</u>

يعرف الحكم المحلي بانه : مجموعة من الهيئات المنتخبة تمارس نشاطها على مناطق محددة تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية .

لقد اختلف الكتاب والباحثون في تحديد مفهوم الإدارة المحلية ومصطلح الحكم المحلي، وهناك ثلاث اتجاهات[٣].

الاتجاه الاول: يعتقد بوجود اختلاف كبير بين المصطلحين، فالإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية، في حين الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية الشائعة في نظم الدول الاتحادية الفيدرالية .

---

(١) أبو بكر محمود مصطفى، الإدارة المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية، ٢٠٠٥ ، ص٨٨.

(٢) نقلاً عن عبد الرزاق الشيخلي، الادارة المحلية(دراسة مقارنة) دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الاردن،٢٠٠١،ص١٩

(٣)صفاء عثمان، دور اللامركزية الادارية في التنمية المحلية:دراسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٣،ص١٠.

الاتجاه الثاني: يعتبر نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي، حيث تبدأ بعض الدول عند تطبيق اللامركزية الإدارية بتفويض الصلاحية أو تخويلها أولا من الحكومة لممثليها في المحافظات ثم تبدأ بتطبيق الإدارة المحلية بعد ذلك، وفي حالة نجاح هذه الإدارة المحلية تقوم بتطبيق نظام الحكم المحلي.

الاتجاه الثالث: ان معظم الباحثين يميلون ويدعون إلى عدم التفريق بين المصطلحين، ويرونه اختلافا في التعبير، بمعنى أن لهما مدلولا واحدا، وأنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى[١].

ويتمثل الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي في النقاط التالية:

- **من حيث الوظيفة:** الإدارة المحلية تركز على الجوانب التنفيذية، أما الحكم المحلي فيركز على دور المواطنين في الجانب السياسي.

من حيث المستوى: الإدارة المحلية تكون على مستوى قطاعي الوزارات والهيئات العامة، أما الحكم المحلي يكون على مستوى التشريع والتنفيذ معا.

- **من حيث البعد اللامركزي:** الإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية، في حين أن الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية في نظم الدول المركبة الاتحادية أو الفيدرالية
- **من حيث الاولوية:** الإدارة المحلية خطوة أساسية نحو الحكم المحلي، أما الحكم المحلي فبنجاح الإدارة المحلية يؤدي إلى إمكانية تطبيقه.

المطلب الثاني: اللامركزية الإدارية (تعريفها- ابعادها)

قبل التطرق لمفهوم اللامركزية الإدارية يجب علينا أن نتعرف على مفهوم اللامركزية كنظام كلي تتفرع منه اللامركزية الإدارية كبعد من أبعادها.

الفرع الاول- مفهوم اللامركزية وتعريفها:

في بداية التسعينيات شهدت العديد من البلدان في العالم مجموعة من الاصلاحات خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور القطبية الاحادية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمتمثلة بنظامها الليبرالي الراسمالي تضمنت هذه الاصلاحات الاتجاه نحو مزيد من اللامركزية في ادارة السياسة العامة للدولة وفي صناعة القرارات المحلية، فنجد مصطلح اللامركزية اصبح يأخذ حيزاً كبيراً في النقاشات بين الاكاديميين وظهرت مصطلحات اخرى، كعدم التركيز (Deconceutration)

---

(١) سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي، ط٢، دار الجلال للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠١ ص ١٢

والتفويض(Delegation)وتحويل الصلاحيات(Devolution) كوصف لعملية نقل بعض السلطات المركزية الى الوحدات المحلية وكل هذه المصطلحات لم تصل الى ما يسمى بالمركزية الفعالة(Effective Decentralization) والتي تعني تحويل السلطات السياسية والمالية الى المستويات المحلية ولكن مع الاحتفاظ بالرقابة المركزية[١].

- **تعريف اللامركزية:**

- تعريفها لغة: ما خوذة من الفعل ركز مصدرها مركز: والمركز هو المقر الذي تتشعب منه الفروع وسط الدائرة أي جعل السلطات المحلية او الإقليمية الخاضعة للحكومة المركزية اكثر استقلالاً في ادارة الامور العامة.

-تعريفها اصطلاحاً: لقد تم تعريف اللامركزية من طرف العديد من الجهات والمتخصصين كل حسب وجهة نظره ومنطلقاته وفي الآتي نذكر بعض التعريفات:

- **عرفها هوايت ليونار(white leonard) نقل السلطة التشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية المركزية إلى المستويات الدنيا[٢].**
- **يعرفها فقهاء القانون الإداري بأنها** ":تحويل جزء من وظائف الدولة إما بطريقة التفويض إلى وحدات الجهاز الإداري أو بطريقة النقل إلى هيئات مستقلة قانونا، والذي قد يشمل وظائف الدولة الثلاث وقد يقتصر على الوظيفة التنفيذية أو الإدارية فقط [٣].

يبين هذا التعريف أن اللامركزية هي تنازل للدولة على بعض وظائفها إما عن طريق التفويض للأجهزة الإدارية وهذا في حالة اللامركزية الإدارية، أو نقل السلطة إلى هيئات متنقلة قانونا وهذا ما يمثل **(اللامركزية السياسية) الحكم المحلي.**

نستنتج من ذلك أن **اللامركزية السياسية** هي عملية نقل للسلطات بأنواعها (التشريعية، التنفيذية، القضائية) للمستوى الأدنى مع ابقاء الرقابة المركزية عليها بالشكل الذي لا يتعارض مع قرارات الحكومة المركزية والدستور، مبينا في هذا التعاريف أبعاد اللامركزية (السياسية، الإدارية، المالية) وتتم العملية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية.

([1]) katheen onffill,decentralizing the state: Elections, parties and local power in the indes, Cambridge university press,2005,p.17.

([٢]) سمير محمد عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

([٣]) سيد عبد المطلب غانم، سمير عبد الوهاب، حسن العلواني، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ١٩.

الفرع الثاني-ابعاد اللامركزية:

واللامركزية لها ثلاث أبعاد هي:

أ-البعد السياسي: وتهدف إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات في صنع القرار العام، فهي ترى أن القرارات التي تتم من خلال المشاركة الواسعة سوف تكون
أفضل وأكثر ارتباطا بالمصالح المختلفة للمجتمع من تلك التي تتم عن طريق الحكومة، كما أن النمط الانتخابي يسمح للمواطنين بالتعرف والتواصل أكثر مع ممثليهم السياسيين، كما يمنح الأعضاء والموظفين المنتخبين التعرف والتعبير الأمثل عن حاجات ورغبات دوائرهم.

ب-البعد الاداري: وتهتم بإعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة، وتتضمن بالتالي نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة لوظائف عامة محددة من الحكومة المركزية وهيئاتها لفروع الهيئات الحكومية والوحدات التابعة أو مستويات الحكم والهيئات العامة شبه المستقلة أو البلديات على مستوى إقليمي وظيفي.

ج-البعد المالي: تعتبر المسؤولية المالية عنصر رئيسي للامركزية، فإذا كانت الحكومات المحلية والمنظمات الخاصة تنفذ وظائف لا مركزية بفعالية، فإنه يجب أن يكون لديها مستوى مناسب من الإيرادات التي يتم تحصيلها إما محليا أو من الحكومة المركزية، ويمكن أن تأخذ اللامركزية أشكالا كثيرة مثل :التمويل الذاتي، والتمويل المشترك، أو ترتيبات الإنتاج المشترك والتي من خلالها يشارك المنتفعون في تقديم الخدمات والبنية الأساسية وتوسيع الإيرادات المحلية، من خلال الملكية أو ضرائب المبيعات أو التكاليف أو النفقات غير المباشرة، كما تأخذ اللامركزية شكل التحويلات بين الحكومات التي تنقل الإيرادات العامة من الضرائب التي يتم تحصيلها عن طريق الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية لاستخدامات عامة أو محددة والحق في الاقتراض وقد أولت الكثير من الدول اهتماما باللامركزية المالية نتيجة لضغوط المانحين الدوليين في الثمانينات، وقامت هذه الدول بنقل بعض مسؤوليات الإنفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية، وبتخفيف شدة الرقابة المركزية عليها بهدف الاستغلال الافضل للموارد[1].

([1]) وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر،٢٠١٠،ص ١٦.

المبحث الثاني

صور اللامركزية الادارية ومايشابهها

المطلب الأول– اللامركزية الإدارية:

اللامركزية الإدارية هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية والهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحيه مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة بقدر من الرقابة.

من هنا يتضح أن اللامركزية الإدارية تتخذ صورتان في ممارستها العملية هما:

الصورة الاولى: اللامركزية الإدارية الإقليمية

الصورة الثانية : اللامركزية المرفقية.

الصورة الاولى:اللامركزية الإدارية الإقليمية:

تقوم اللامركزية الإقليمية عندما يسمح التنظيم الإداري في الدولة بوجود أشخاص معنوية عامة أخرى إلى جانب الدولة تتولى إدارة الوظيفة الإدارية أو جزء منها على الصعيد المحلي، فيقتصر اختصاص الشخص المعنوي الإقليمي على بقعة جغرافية محددة تمثل حدود هذا الشخص الجغرافي، وعلى ذلك فالأصل أن اختصاص الأشخاص المعنوية العامة الإقليمية عام، ولكن يمارس على مساحة محددة، لذا ما يميز شخص معنوي إقليمي عن آخر هو الحدود الجغرافية فقط.

وتعرف اللامركزية الإدارية الإقليمية بأنها" :نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعينين."كما تعرف أيضا بأنها" :تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي أو جغرافي[1].

مثال ذلك تم إعطاء صلاحيات واسعة تشريعية وتنفيذية وقضائية واقتصادية للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم في العراق بموجب قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .

إذن فاللامركزية الإدارية الإقليمية تمارس اختصاصات عامة في منطقة أو إقليم جغرافي محددتحت إشراف الإدارة المركزية، ويقوم نظام اللامركزية الإقليمية أو المحلية **على ثلاث عناصر او اركان رئيسية لقيامه وهي:**

- وجود مصالح محلية متميزة.

([1]) حمدي القبيلات، القانون الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٣.

- استقلال الهيئات المحلية اللامركزية الاقليمية عن السلطة المركزية ادارياً ومالياً.
- الرقابة الادارية.

أ. وجود مصالح محلية متميزة.

يتم منح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية لاعتبارات إقليمية أو محلية، يجد المشرع أن من الأفضل أن تباشرها هيئات محلية معنية وإسناد إدارتها إلى سكان هذه الوحدات أنفسهم، ولاشك أن سكان هذه الوحدات أدرى من غيرهم بواجباتهم وأقدر على إدارة هذه المرافق وحل مشكلاتها، كما أن هذا الأسلوب يمنح الإدارة المركزية فرصة التفرغ لإدارة المرافق القومية، ويتم تحديد اختصاصات الهيئات المحلية بقانون ولا يتم الانتقاص منها إلا بقانون آخر، وهي تشمل مرافق متنوعة وتتضمن كافة الخدمات التي تقدم لسكان الوحدات المحلية كمرفق الصحة، التعليم، الكهرباء، الماء، وغيرها[١].

ان اقرار المشرع بهذه المصالح المحلية يدفعه لان يترك لا بناء الاقليم او المناطق المختلفة امر امر ادارة تلك المصالح ذاتياً ومحلياً واشباع حاجاتهم الاقليمية بأنفسهم علماً ان هذا الاقرار يجب ان يكون بموجب قانون او يكتب في الدستور .

ب.استقلال الهيئات المحلية اللامركزية الاقليمية عن السلطة المركزية ادارياً ومالياً.

ان اقرار المشرع بالمصالح المحلية المتميزة لاتكفي لقيام اللامركزية المحلية او الاقليمية،بل انها تعتبر مقدمة الى العنصر المهم الا وهو تنظيم مجالس او هيئات ادارية مستقلة ادارياً ومالياً تكون بمثابة الارداة اللازمة للتعبير عن تلك المصالح والقيام بممارسة مهامها في اشباع الحاجات المحلية، تناط مهمة هذه المصالح وتحقيقها بابناء المنطقة التي تتكون منها هذه الوحدة الإدارية[٢].

يقتضي النظام اللامركزي الاداري ان يعهد الى هيئات محلية مستقلة عن الارادة المركزية وذلك باضفاء الشخصية المعنوية عليها وان تكون منتخبة من سكان الاقليم ذاته عن طريق الانتخابات تاكيداً لمبدأ الديمقراطية.

ان القيام بالأعمال داخل الوحدة المحلية او الاقليم اضافة الى الاستقلال الاداري لابد من استقلال مالي لأهميته بالنسبة لأي سلطة كانت لان القيام بالأعمال وتطويرها يتطلب اقتصاد قوي اذ لابد من استقلال

([١]) ماهر صالح علاوي، القانون الاداري، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل،١٩٨٩،ص٧٨.

([٢]) محمد هاموندي ،الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والسياسية،ط١،دار المستقبل العربي،القاهرة،١٩٩٠،ص١١٥.

مالي كامل او شبه كامل لأنه العامود الفقري لكل اقليم او محافظة مع وجود التنسيق مع المركز لغرض تنسيق وتوزيع الاموال بشكل متساوي وكل هذا يجب ان ينص عليه الدستور لتلافي الخلافات مستقبلاً[١].

ج.الرقابة الادارية.

ان اللامركزية لا تعني الاستقلال التام المطلق للهيئة المحلية التي تتمتع بالشخصية المعنوية وانفصالها عن السلطة المركزية، وهي لا تعني الخضوع والتبعية، بل تعني تمتع الجماعات المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة مهامها الادارية المركزية مع خضوعها لنوع من الرقابة اطلق عليها اصطلاحا الرقابة الوصائية[٢].

الصورة الثانية : اللامركزية المرفقية او(المصلحية)

وتتحقق عندما يمنح مرفق عام قومي او محلي الشخصية المعنوية حيث يجد المشرع في احيان كثيرة انه من الضروري ان يمنح بعض المشاريع والمرافق والمصالح العامة الاعتبارية(المعنوية) وقدر من الاستقلال عن الجهات الادارية المركزية مع خضوعها لأشرافها، كمرفق الماء والغاز والكهرباء، النقل لتسهيل ممارستها لنشاطاتها بعيداً هن التعقيدات الإدارية[٣].

هذا ويحرص المشرع دائماً ان تكون ممارسة هذه المؤسسات لنشاطها ضمن الحدود والاختصاصات التي اجازها ويعتمد هذا الاسلوب على فكرة التعيين في اختيار اعضاء مجالس هذه الهيئات لانه يعتمد على الكفاءة في الاختيار.

عليه يتضح بان اللامركزية المرفقية لها اختصاص معين يقتصر على ادارة مرفق معين او عدد معين من المرافق ،على عكس اللامركزية الاقليمية التي لها اختصاص عام يشمل جميع الشؤون والمرافق المحلية، اي تلك الخاصة بذلك الجزء من الدولة الذي منح حق الادارة الذاتية[٤].

وتعرف اللامركزية المرفقية بأنها" :مشروع اقتصادي تملكه الدولة وتمنحه الشخصية المعنوية وتديره بأساليب تختلف عن إدارتها التقليدية غايته إشباع حاجات العامة ومصالهم[٥].

---

(١) بول بوث، دليل وجيز الى التدابير المالية في الدولة الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية،كندا،٢٠٠٥،ص٤.

(٢) محمد يعقوب السعيدي، مبادئ القانون الإداري،ج١،مطبعة الجامعة ،بغداد،١٩٨٧،ص١٠٣.

(٣) محمد كاظم المشهداني ، القانون الدستوري ،الدولة- الحكومة- الدستور،ط١،عصمي للنشروالتوزيع،عمان،٢٠٠٠،ص٣٧.

(٤) لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية ،ط١، مكتبة السنهوري،بغداد،٢٠١١،ص٧٤.

(٥) علاء الدين بن عشي، مدخل القانون الإداري ، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠،ص٥٣.

وعليه يبدو أن هذه الهيئات تتولى إدارة مصالح عامة مرفقيه تمارس نشاطات إدارية محددة في ظل استقلال خاضع للوصاية الإدارية، ويعهد في العادة بإدارة هذه الهيئات الى متخصصين فنيين معينين ، ولذلك تسمى بعدة اسماء :اللامركزية الفنية،المصلحية،الإدارة اللامركزية المتخصصة والتي تتمثل في المؤسسات العامة.

ويتضح من خلال الشرح الموجز لمفهوم اللامركزية الإدارية بصورتيها (اللامركزية الإدارية الإقليمية –واللامركزية المرفقية) وجود بعض التشابه بين نظام اللامركزية الإدارية الإقليمية والنظام الفدرالي (اللامركزية السياسية) حيث ان الولايات او الأقاليم في الاتحاد الفدرالي والوحدات الإدارية المستقلة في الدولة الموحدة ذات النظام اللامركزي تلتقي معاً في بعض الأمور، فهذه وتلك وحدات إقليمية مستقلة تمارس اختصاصات معينة، ولكن على الرغم من ذلك فأن أوجه الشبه هذه ليست الا عرضية وثانوية، بسبب وجود نقاط اختلاف جوهرية بين النظامين تم توضيحها في المواضيع التالية.

الفرع الأول – اللامركزية الادارية و اللامركزية السياسية:

بداية يجب عدم الخلط بين اللامركزي الادارية وبين اللامركزية السياسية لان هناك فرق كبير بين كل من النظامين في الجوهر والطبيعة.

فاللامركزية الادارية هي صورة التنظيم الاداري ومن ثم فهي تقوم على توزيع الاختصاصات الادارية بين هيئات ادارية مختلفة، بينما اللامركزية السياسية صورة من صور التنظيم السياسي تقوم على اساس تفتيت السلطات السياسية في الدولة بين دويلات سياسية مختلفة يكون لكل منها حكومة ودستور خاصة بها وسلطة تشريعية وقضائية، وبناءاً على ذلك (فاللامركزية السياسية) تقوم على الاخذ بما يعرف في **الفقه القانوني الدستوري بالنظام الاتحادي الفدرالي، اما اللامركزية الادارية فيمكن ان تقوم في ظل الدولة البسيطة الموحدة كما يمكن ان توجد في الدول الاتحادية**[1].

ويتمثل الفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية في النقاط التالية:

أ- **من حيث التركيب:** اللامركزية الادارية تقتصر على الادارة فقط، في حين ان اللامركزية السياسية تتعلق بالجهاز التشريعي والقضائي.

([1]) عتيقة كواشي ، اللامركزية الادارية في الدولة المغاربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،المغرب، ٢٠١١،ص٤٨.

ب-من حيث الطريقة: اللامركزية الادارية تقوم على الانتخابات كشرط اساسي لها، اما اللامركزية السياسية لا تعتبر الانتخابات شرط ضروري لتشكيل اجهزة الوحدات الاقليمية في الدولة الاتحادية(الفدرالية).

ج- من حيث طبيعة الدولة: اللامركزية الادارة تكون في الدولة المركبة او البسيطة اما اللامركزية السياسية توجد في الدول المركبة فقط.

د- من حيث الصلاحيات: اللامركزية الادارية تحدد صلاحياتها من قبل المشرع وله حق التغيير، اما اللامركزية السياسية لا يمكن المساس بصلاحياتها الا بتعديل الدستور الاتحادي(الفدرالي).

الفرع الثاني-اللامركزية والحكم المحلي وعدم التركيز الإداري:

أ- الحكم المحلي : عرف الحكم المحلي بانه المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية[١].

ويعبر هذا المصطلح عن نظام لامركزي اقليمي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال حيث يتم انتخاب اعضاء المجالس بالانتخاب الكامل دون مشاركة اعضاء معينيين بواسطة السلطة المركزية ويكون لهذه الهيئات المحلية الاستقلال مالي واداري كبير، فالوحدات المحلية الاقليمية في ظل هذا النظام تمارس معظم الوظائف تحت رقابة الحكومة المركزية [٢]. مثال ذلك الوحدات المحلية (المجالس المحلية ومجالس المحافظات) الموجودة في إقليم كردستان وفي جميع محافظات العراق .

ب- اللامركزية الادارية وعدم التركيز الاداري:

قد يرى البعض بانه لايوجد فرق بين كل من عد التركيز الاداري وللامركزية نظراً لان كل منهما ينتمي الى جنس واحد وهو كيفية ممارسة الوظيفة الادارية الا اننا نرى ان هناك خلاف واضح بين النظامين، فعدم التركيز الاداري هو احد صور المركزية الادارية والنتيجة الاساسية التي تترتب على ذلك هو استقلال ممثل السلطة المركزية بتصرف بعض الامور الادارية دون الرجوع الى السلطة المركزية، انما هو استقلال عارض ولهذا يمارس الموظف في نطاق السلطة الرئاسية وتحفظ الوزير بكامل سلطته

---

(١) محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي. القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،٢٠٠٥. ص ١٨.

(٢) جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية ، ط ٣،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،١٩٨٨،ص٢٠.

على المرؤوس واعماله، اما استقلال الهيئات اللامركزية فأنه استقلال اصيل مفروض على السلطة المركزية وليس منحة منها[١].

جدول رقم (١):الفرق بين اللامركزية الإدارية والحكم المحلي وعدم التركيز الإداري.

اللامركزية الادارية	الحكم المحلي	عدم التركيز الاداري
تخويل الهيئات المحلية اختصاصات إدارية مستقلة بالمنطقة	تخويلها اختصاصات إدارية وتشريعية وقضائية	هو احد صور اللامركزية الادارية
صورة من صور التنظيم الاداري	صورة من صور التنظيم السياسي في الدول الفدرالية	العمال او الموظفين الذين يمارسون جزء من هذا الاختصاص تابعين للسلطة المركزية
اقتطاع جزء من الوظيفة الإدارية واسناده الى هيئات محلية مستقلة عن السلطة المركزية	استقلال اداري ومالي كبير	استقلال ممثل السلطة المركزية في بعض الأمور الإدارية التي يتم تخويلها له من المركز

المطلب الثاني- نقاط الاختلاف بين النظام الفدرالية (اللامركزية السياسية) والإدارة الإقليمية(اللامركزية الإدارية):

يقصد بالاتحاد المركزي (الفدرالي)اندماج عدة دول في دولة واحدة بحيث تفقد الدول الأعضاء شخصيتها الدولية، وتصبح هذه الدول بعد قيام الاتحاد دويلات أو ولايات أو إمارات، حسب (النظام والتسمية المتبعة في كل دولة) وتنشأ شخصية دولية جديدة هي شخصية دولة الاتحاد المركزي التي تتولى جميع الاختصاصات الخارجية باسم جميع الأعضاء في الاتحاد، كما تتولى جانبا من الشؤون الداخلية لدويلات أو ولايات أو إمارات الاتحاد، ويستند هذا الاتحاد إلى دستور اتحادي .

واستناداً لذلك فهناك فروق جوهرية في طبيعة النظام وعمله تختلف اختلاف تام عن الإدارة الإقليمية (اللامركزية الإدارية) نوجز أهمها ادناه.

١- تعد الدول الأعضاء في الدولة الفدرالية وحدات سياسية مستقلة ذاتياً بينما تعتبر المناطق ذات النظام اللامركزي الإداري مجرد اقسام او وحدات إدارية او محافظات تابعة للدولة الموحدة .

([١]) جعفر انس قاسم ، المصدر نفسه، ص٢٨.

٢- لكل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الفدرالي دستورها الخاص بها أي انها تتمتع بتنظيم ذاتي، واستقلال دستوري ، بينما لايوجد الا دستور واحد في الدول التي تأخذ بالنظام اللامركزي الإداري لانها تعتبر دولة بسيطة .

٣- تشارك الدول الأعضاء في تكوين إدارة الدولة الفدرالية وفي ممارسة السلطات الاتحادية عن طريق تمثيلها بصورة متساوية مثال ذلك (مجلس الشيوخ) في النظام الأمريكي الذي يمثل الولايات الداخلة في الاتحاد الفدرالي وتكون صلاحياته مقاربة الى صلاحيات مجلس النواب (الكونغرس) ، بينما لاتشارك الوحدات المحلية في الدولة ذات النظام اللامركزي في ممارسة السلطة المركزية.

٤- انتخاب أعضاء الهيئات المحلية من اهم أسس ومقومات اللامركزية الإدارية الإقليمية بينما لا يتطلب النظام الفدرالي هذا الشرط بالنسبة للهيئات الإدارية المحلية ضمن الدول الأعضاء .

٥- يتم توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول الأعضاء في الدولة الاتحادية الفدرالية حسب ماجاء في الدستور وتعديل هذه الاختصاصات لايتم الابوافقة الدول الأعضاء ، اما في اللامركزية الإدارية فلا يرجع فيها الى الهيئات المحلية اذا تكون محصورة بيد السلطة المركزية .

٦- تقوم السلطة المركزية بممارسة رقابة واسعة ومتعددة الأوجه على الهيئات اللامركزية حفاظاً على وحدة الدولة القانونية والسياسية ووحدة الأنماط وأساليب الوظيفة الإدارية وتسيير المرافق والمشروعات العامة والمحلية، اما في النظام الفدرالي تمارس الولايات الأعضاء الاختصاصات الممنوحة لها في الدستور الاتحادي على وجه الحصر مع رقابة تنفيذ القوانيين الاتحادية تظهر في صيغة قضائية من قبل المحكمة العليا الاتحادية الى تراقب دستورية القوانين.

٧- يقوم النظام الفدرالي على تقسيم سيادة الدولة في المجال الداخلي بين حكومة الاتحاد والدول الأعضاء، اما في نظام اللامركزية الإقليمية فأن سيادة الدولة غالباً ماتكون دولة موحدة بسيطة في المجالين الداخلي والخارجي ومقصورة على الحكومة المركزية.

٨- يقوم النظام الفدرالي بتوزيع جانب كبير من الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء بينما يقتصر تقاسم الاختصاصات بين السلطات المركزية والهيئات اللامركزية على الوظيفة الإدارية فقط.

وقد ذهب كل من هانس كلسن[١]، وموريس دفرجيه[٢]، الى ان النظامين من طبيعة واحدة وان الاختلاف بينهما هو اختلاف ينحصر في المدى والدرجة، فاذا اقتصر استقلال الهيئات اللامركزية على الوظيفة الإدارية فقط اعتبرت اللامركزية إدارية، اما اذا امتد هذا الاستقلال ليشمل الوظيفتين التشريعية والقضائية أصبحت اللامركزية سياسية.

ونحن نرى ان النظامين يختلفان في الطبيعة والجوهر حيث ان اللامركزية السياسية نظام دستوري سياسي يتعلق بكيفية ممارسة الحكم في الدولة، ويعد من موضوعات القانون الدستوري، بينما اللامركزية اللادارية تدخل من ضمن موضوعات القانون الإداري لانها تتعلق بمسالة توزيع الوظيفة الإدارية

الخاتمة:

١- أصبحت اللامركزية من ضروريات الديمقراطية الحديثة لان جوهر هذه الديمقراطية ان يتولى الشعب اداره اموره بنفسه وأصبحت اللامركزية نقطة الانطلاق نحو الديمقراطية وضرورة أساسية لمبدأ السيادة الشعبية.

٢- تهدف اللامركزية السياسية الى إعطاء المواطنين او ممثليهم المنتخبين ديمقارطياً سلطة أوسع في عملية صنع القرار وفي عملية الاعداد والتخطيط والتنفيذ، كما انها تتطلب إصلاحات دستورية او تشريعية وتحتاج الى بيئة مشجعة لنمو الأحزاب السياسية ووجود جماعات ضغط فاعلة.

٣- نلاحظ ان اللامركزية لايعيبها فقط كثافة الرقابة المسلطة عليها بل أصبحت تعاني من جهل الممارسين لها بمفهومها وفحواها فجهلهم لمعني الاستقلالية النسبية في إدارة شؤونهم المحلية جعل البعض منهم يحولون المجالس المنتخبة من مجالس تهدف لتحقيق المنفعة العامة الى مجالس لاتهتم الابمصالحهم الشخصية.

٤- ان إعادة الاعتبار للمنتخب المحلي امر أساسي لاعادة تفعيل اللامركزية من اجل ان يكون تطبيقها بناءاً فعجز المنتخبين المحليين في الدفاع عن برامجهم امام السلطة خلال المداولات يضعف من تطبيق ادوات اللامركزية وتدعيم ركائزها.

---

(١) نقلاً عن:ثروت بدوي،النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩٩، ص٨١.

(٢) طعيمة الجرف،نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،١٩٦٤،ص٩٠.

٥- ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من خلال مشاركتهم وحضورهم مداولات المجالس المحلية وإقامة الورش والدورات لاعضاء المجالس المحلية لغرض تدريبهم وتثقيفهم وهذا من شانه يؤودي الطريق الصحيح للديمقراطية المحلية.

٦-على الدولة وضع ستراتيجية ترتكز على اللامركزية من جهة وعلى عملية عدم التركيز من جهة أخرى كاداه فعالة لتحقيق التنمية المحلية من خلال ترك هامش لمبادرة الإدارات المحلية والإبقاء على المهام ذات الأولوية الوطنية لصالح الدولة ةهذا حتى تتماشة القرارات المتخذة على المستوى المحلي مع الخصائص الاجتماعية والجغرافية لكل منطقة .

٧- واخيراً ان انتهاج اللامركزية الإدارية في العراق بطريقة سلمية سيساهم في دفع عجلة التنمية المحلية، حيث أن تحقيق الحاجات الضرورية والكمالية للسكان يجعل تفكيرهم يرتقي للمشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار، و الاكتفاء من كل الجوانب يفعل منظمات المجتمع المدني والقطاع ا لخاص مما يجعلنا ننتقل من اللامركزية الإدارية نحو الحكم المحلي الرشيد مما يتيح إمكانية كبيرة للتحكم في مسار العملية السياسية.

المصادر:

١. أبو بكر محمود مصطفى، الإدارة المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية،2005

٢. عبد الرزاق الشيخلي، الادارة المحلية (دراسة مقارنة) دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الاردن،٢٠٠١.

٣. بول بوث، دليل وجيز الى التدابير المالية في الدولة الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية،كندا،٢٠٠٥.

٤. جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية ، ط ٣،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،١٩٨٨.

٥. حمدي القبيلات، القانون الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2008 .

٦. سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي، ط٢، دار الجلال للنشر والتوزيع، القاهرة،2001.

٧. سيد عبد المطلب غانم، سمير عبد الوهاب، حسن العلواني، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،القاهرة، 2001 .

٨. صفاء عثمان، دور اللامركزية الادارية في التنمية المحلية:دراسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٣.
٩. طعيمة الجرف،نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،١٩٦٤.
١٠. عتيقة كواشي ، اللامركزية الادارية في الدولة المغاربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،المغرب،٢٠١١.
١١. علاء الدين بن عشي، مدخل القانون الإداري ، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠.
١٢. لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية،ط١،مكتبة السنهوري،بغداد،٢٠١١.
١٣. ماهر صالح علاوي، القانون الاداري، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل،١٩٨٩.
١٤. محمد كاظم المشهداني ، القانون الدستوري ،الدولة- الحكومة- الدستور،ط١،عصمي للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٠.
١٥. محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي. القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،٢٠٠٥.
١٦. محمد هاموندي ،الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والسياسية،ط١،دار المستقبل العربي،القاهرة،١٩٩٠.
١٧. محمد يعقوب السعيدي، مبادئ القانون الاداري/ج١،مطبعة الجامعة ،بغداد،١٩٨٧.
١٨. ثروت بدوي،النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩٩.
١٩. وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر،2010.
20.katheen onffill,decentralizing the state: Elections, parties and local power in the indes, combridge university press,2005

Sources:

١- Abu Bakr Mahmoud Mustafa, Local Administration, University Publishing and Distribution House, Alexandria, 2005

٢- Abdul Razzaq al-Sheikhli, local administration (comparative study) of .Al-Masirah Publishing, Distribution and Printing House, Jordan, 2001

٣- Paul Booth, Brief Guide to Federal Financial Measures, Federal .Federations Forum, Canada, 2005

٤- Jaafar Anas Kassem, founded the administrative organization and local administration, i3, University Publications Bureau, Algeria, 1988.

٥- Hamdi Al-Tribal, Administrative Law, Wael Publishing and Distribution House, Amman, 2008.

٦- Samir Mohammed Abdel Wahab, Decentralization and Local Government, I2, Jalal Publishing and Distribution House, Cairo, 2001.

٧- Sayed AbdulMutallab Ghanem, Samir Abdel Wahab, Hassan al-Alwani, Institutional Reform between Centralism and Decentralization, Center for Public Administration Studies and Consulting, Cairo, 2001.

٨- Safaa Osman, Role of Administrative Decentralization in Local Development: Comparative Study, Mohamed Kheder University, Skra, Faculty of Law and Political Science, 2013.

٩- Taima al-Jarf, State Theory and The General Foundations of Political Organization, Modern Cairo Library, Cairo, 1964.

١٠- Atiqa Kouachi, Administrative Decentralization in the Maghreb State, Published Master's Letter, University of Qasdi Marbah and Ergla, Morocco, 2011.

١١- Aladdin Ben Ashi, Administrative Law Entrance, Al Huda Publishing and Distribution House, Algeria, 2010.

١٢- Luqman Omar Hussein, Principle of Participation in the Federal State, I1, Sanhouri Library, Baghdad, 2011.

١٣- Maher Saleh Allawi, Administrative Law, Higher Education Press, Mosul University, 1989.

١٤- Mohammed Kazem Al-Mashhadani, Constitutional Law, State-Government- Constitution, T1, Asami Publishing and Distribution, Amman, 2000.

١٥- Mohamed Mahmoud Al-Adana, local administration systems in the Arab world. Cairo: Publications of the Arab Organization for Administrative Development, 2005.

١٦- Mohamed Hammondi, Autonomy, Decentralized and Political Systems, I1, Arab Future House, Cairo, 1990.

١٧- Mohammed Yaacoub Saidi, Principles of Administrative Law/C1, University Press, Baghdad, 1987.

١٨- Quoted by Tharwat Badawi, Political Systems, Arab Renaissance House, Cairo, 1999.

١٩- Wafa Maaoui, Good Local Government as a Mechanism for Local Development in Algeria, Published Master's Letter, Hajj Lakhdar University, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Algeria, 2010.

٢٠- katheen onffill,decentralizing the state: Elections, parties and local power in the indes, combridge university press,2005.

Sources:

1- Abu Bakr Mahmoud Mustafa, Local Administration, University Publishing and Distribution House, Alexandria, 2005

2- Abdul Razzaq al-Sheikhli, local administration (comparative study) of Al-Masirah Publishing, Distribution and Printing House, Jordan, 2001.

3- Paul Booth, Brief Guide to Federal Financial Measures, Federal Federations Forum, Canada, 2005.

4- Jaafar Anas Kassem, founded the administrative organization and local administration, i3, University Publications Bureau, Algeria, 1988.

5- Hamdi Al-Tribal, Administrative Law, Wael Publishing and Distribution House, Amman, 2008.

6- Samir Mohammed Abdel Wahab, Decentralization and Local Government, I2, Jalal Publishing and Distribution House, Cairo, 2001.

7- Sayed AbdulMutallab Ghanem, Samir Abdel Wahab, Hassan al-Alwani, Institutional Reform between Centralism and Decentralization, Center for Public Administration Studies and Consulting, Cairo, 2001.

8- Safaa Osman, Role of Administrative Decentralization in Local Development: Comparative Study, Mohamed Kheder University, Skra, Faculty of Law and Political Science, 2013.

9- Taima al-Jarf, State Theory and The General Foundations of Political Organization, Modern Cairo Library, Cairo, 1964.

10- Atiqa Kouachi, Administrative Decentralization in the Maghreb State, Published Master's Letter, University of Qasdi Marbah and Ergla, Morocco, 2011.

11- Aladdin Ben Ashi, Administrative Law Entrance, Al Huda Publishing and Distribution House, Algeria, 2010.

12- Luqman Omar Hussein, Principle of Participation in the Federal State, I1, Sanhouri Library, Baghdad, 2011.

13- Maher Saleh Allawi, Administrative Law, Higher Education Press, Mosul University, 1989.

14- Mohammed Kazem Al-Mashhadani, Constitutional Law, State-Government- Constitution, T1, Asami Publishing and Distribution, Amman, 2000.

15- Mohamed Mahmoud Al-Adana, local administration systems in the Arab world. Cairo: Publications of the Arab Organization for Administrative Development, 2005.

16- Mohamed Hammondi, Autonomy, Decentralized and Political Systems, I1, Arab Future House, Cairo, 1990.

17- Mohammed Yaacoub Saidi, Principles of Administrative Law/C1, University Press, Baghdad, 1987.

18- Quoted by Tharwat Badawi, Political Systems, Arab Renaissance House, Cairo, 1999.

19- Wafa Maaoui, Good Local Government as a Mechanism for Local Development in Algeria, Published Master's Letter, Hajj Lakhdar University, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Algeria, 2010.

20- katheen onffill, decentralizing the state: elections, parties and local power in the indes, combridge university press, 2005.